



Banking Solvency And Its Impact On Liquidity Risk An Analytical Study Of A Sample Of The Iraqi Private Banking Sector For The Period (2013-2020)

Dr. Saad Majeed Al-Janabi^{1*} and Mr. Ahmed Hadir Abd²

^{1,2} University of Al-Muthanna: College of Administration and Economics

ABSTRACT

This study aims to analyze and measure the effect of banking solvency on the liquidity risk of private banks in order to know the ability of the management of these banks to pay their obligations in the long and short term, As this study assumed that banking solvency affects liquidity risk by relying on statistical and financial methods represented by the statistical program 26spss v. And the financial ratios (bank solvency and liquidity risk) to know the effect of bank solvency on the liquidity risk of private banks the study sample, A sample of private commercial banks consisting of (10) banks belonging to a community consisting of (43) banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period from (2013) to (2020) was used. The study adopted a theoretical presentation on the study variables, And then analyzing the data for the variables of the study and arriving at a set of results, depending on the multiple regression, and through the research hypothesis, it found a statistically significant effect of the indicators of bank solvency on liquidity risk, Certain strategies aimed at mitigating and stabilizing liquidity risks and preventing them from accessing depositors' money, which is often due to the losses resulting from those risks.

Keywords: Bank Solvency, Liquidity Risk.

Received:15/5/2022

Accepted:25/7/2022

Published:30/9/2022

*Corresponding Author: saad_majeed@mu.edu.iq

الملاءة المصرفية وتأثيرها في مخاطر السيولة دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص للمدة
(2020-2013)

الباحث : أحمد حاضر عبد²
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

أ.م.د. سعد مجيد الجنابي¹
جامعة المثنى: كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل وقياس تأثير الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة بعينة البحث من اجل معرفة قدرة ادارة هذه المصارف على سداد التزاماتها في الاجلين الطويل والقصير، اذ افترض هذه البحث بأن الملاءة المصرفية تؤثر في مخاطر السيولة من خلال الاعتماد على الاساليب الاحصائية والمالية المتمثلة بالبرنامج الاحصائي SPSS v.26 والنسب المالية (للملاءة المصرفية ومخاطر السيولة) لمعرفة تأثير الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة بعينة البحث، اذ تم استعمال عينة من المصارف التجارية الخاصة التي تتكون من (10) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من (43) مصرف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2013) الى (2020) ويبين هذا البحث عرضاً نظرياً عن متغيرات البحث ، ومن ثم تحليل البيانات والوصول الى مجموعة من النتائج وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد ومن خلال فرضية البحث فقد توصل الي وجود تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة ، واقترح الباحث جملة من التوصيات فبسبب تذبذب اداء المصارف عينة البحث لذا ينبغي عليها اتباع استراتيجيات معينة تهدف الى تخفيض واستقرار مخاطر السيولة ومنعها من الوصول الى اموال المودعين والتي في الغالب تكون سبباً للخسائر الناتجة عن تلك المخاطر .
الكلمات المفتاحية: الملاءة المصرفية ، مخاطر السيولة .

الكلمات المفتاحية :

المقدمة :

مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار للمصارف من خلال الالتزام بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل الاولى والبنك المركزي سوف تركز اهمية هذه البحث على انه يجب ان يكون لدى المصارف مؤشرات ملاءة مصرفية قوية والذي يتم قياسها بمؤشر كفاية رأس المال وبالاعتماد على المؤشرات التقليدية له والذي تتمثل (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ، نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخترة، نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية ، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض).

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- 1- الاختبار التجريبي فيما اذا كان هناك تأثير للملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث .
- 2- ابراز الدور الذي تلعبه الملاءة المصرفية لتخفيض مخاطر السيولة وتحقيق الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث.

رابعاً : فرضية البحث:

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث.

خامساً: الحدود المكانية و الزمنية للبحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في تجربة المصارف التجارية الخاصة للمدة من (2013-2020).

الجانب الفكري للملاءة المصرفية ومخاطر السيولة :

اولاً : مفهوم الملاءة المصرفية : تتعدد مفاهيم الملاءة المصرفية اذ توجد اكثر من تعريف لها فالملاءة المصرفية تعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة تصفية المصرف على المدى القصير والطويل أي ان الملاءة المصرفية هي قدرة المصرف على سداد جميع ديونه (Isa & Mahardika, 2021:44)، ومن وجهة نظر اخرى فان الملاءة المصرفية تقيس مبلغ الدين والالتزامات والمصاريف الأخرى المستخدمة في أعمال المصرف والتي تعلق بمبلغ حق الملكية المستثمر في المصرف، وتوفر نسب الملاءة المصرفية مؤشراً لقياس قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته المالية من خلال بيع جميع موجوداته المالية بالإضافة الى كونها مؤشر لقدرة على مواصلة اعماله وبالتالي فان الملاءة المصرفية ضرورية لاستمرار عمله على المدى الطويل والقصير ، اذ يلاحظ بأن الملاءة المصرفية هي نسبة تستخدم لقياس قدرة

يعد القطاع المصرفي من الركائز الاساسية لاقتصاد أي بلد لكونه يمثل الوسيط الذي يتم من خلاله نقل سياسات الدولة النقدية والمالية الى الاقتصاد ويتمثل ذلك من خلال المصارف التجارية العاملة في البلد ويحظى القطاع المصرفي بأهمية استثنائية لكونه يساعد على التقدم الاقتصادي والتنموي في معظم البلدان ، ويحصل التقدم الاقتصادي والتنموي من خلال تقديم افضل الخدمات المصرفية الحديثة فضلاً عن اتباع أنظمة تساعد على تعظيم الارباح وتخفيض التكاليف ويتم ذلك من خلال الأخذ بنظر الاعتبار دراسة الملاءة المصرفية و مخاطر السيولة ، ويعكس النظام المصرفي المتطور والرصين قدرة الجهاز المصرفي على الاحتفاظ بملاءة مصرفية مناسبة بعيداً عن انخفاضها وزيادتها بشكل مفرط فوق النسبة المحددة لكون الزيادة المفرطة تمثل تعطيل لموارد المصرف وبالتالي يعرض المصرف لمخاطر السيولة ، لذلك اصبحت الملاءة المصرفية ومخاطر السيولة من المواضيع المهمة في العمل المصرفي والذي يتطلب من ادارة المصارف الاهتمام به ودراسته من اجل الافادة من الجوانب الايجابية وتجنب الجوانب السلبية فيها .

وتتمثل الملاءة المصرفية ومخاطر السيولة من التحديات التي تواجه المصارف مما يتطلب دراستها، لذا فان هذه البحث يسعى الى ان تكون المصارف التجارية محافظة على النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي من خلال استعمال احد النماذج الكمية والاحصائية على عينة من المصارف التجارية الخاصة .

منهجية البحث**اولاً : مشكلة البحث :**

تخضع جميع المصارف التجارية لمعايير دولية وضعتها لجنة بازل الاولى ومعايير البنك المركزي العراقي من أجل المحافظة على نسبة محددة من الملاءة المصرفية لكونها تمثل احد الركائز التي تعتمد عليها المصارف التجارية الخاصة من اجل مواجهة المخاطر المصرفية وعليه يمكن صياغة جدلية مشكلة البحث بالسؤال الاتي : هل ان الملاءة المصرفية بمؤشراتها تؤثر في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث ؟

ثانياً : اهمية البحث :

تتبع اهمية البحث من خلال تركيزها على احد المواضيع المهمة في المصارف وهو (الملاءة المصرفية مخاطر السيولة)، اذ تلعب الملاءة المصرفية دوراً

(Mutumira,2019:174) . لذلك قامت السلطات الرقابية بوضع مقاييس مختلفة للملاءة المالية كان من ابرز تلك المقاييس واهمها هو معيار كفاية رأس المال الذي تم اقراره من قبل لجنة بازل في عام 1988 اذ تم تطبيق هذا المعيار على (100) دولة (المالكي وسعيد ، 2013: 222) ، لذا يتفق (الاسدي) مع الرأي القائل بأن كفاية رأس المال هو مقياس مهم للملاءة المصرفية اذ عرف كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكي المصرف وادارته من اجل تحقيق التوازن بين المخاطر المتوقعة وحجم رأس المال وبالتالي يتمكن من خلاله التعرف على ملاءة المصرف المالية وعلى قدرته في تحمل الخسائر المتوقعة (الاسدي ،2017: 46) وبناءً على ذلك اعتمد الباحث على المؤشرات التقليدية لكفاية رأس المال :

1- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع : تعد هذه النسبة من اقدم النسب المستخدمة في قياس مدى كفاية رأس المال ، تم استعمال هذه النسبة في 1914 والتي تشير في الحالة التي تكون فيها مرتفعة على زيادة قدرة المصرف على حماية ودائع المودعين من المخاطر المتوقعة والعكس صحيح وتحسب كما في المعادلة (الاسدي ، 2017:"53) الاتية:

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع =

مجموع الودائع

المصرف على رأس المال الممتلك في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته وتحسب كما في المعادلة (البديري ،2016: 21) الاتية:

رأس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات =

مجموع الموجودات

الموجودات السائلة مثل القروض والاوراق المالية ، اذ كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع موجودات المصرف زاد الربح الذي يتحقق للمصرف والعكس صحيح ويتحسب هذه النسبة كما في المعادلة (Mamahit& Sumiyarsih, 2018:79-81) الاتية:

رأس المال الممتلك

مجموع الموجودات

الاستثمار دون المساس بأموال المودعين حيث اذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير الى ان المصرف معتمد على الودائع في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش

المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات التي تكون في الاجل الطويل ، حيث تظهر قدرة المصرف على سداد الالتزامات التي بذمته في حالة تصفية موجودات المصرف (Raj& Putri,2021:6) ، وأيده في ذلك (Khan,2021) بأن الملاءة المصرفية هي قدرة المصرف على سداد جميع الفواتير المترتبة عليه في المدى الطويل (Khan, et al ,2021:18).

ثانيا :العلاقة بين الملاءة المصرفية وكفاية راس المال :

اختلفت الادبيات حول مفهوم الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال منهم من يرى بان الملاءة المصرفية هي كفاية رأس المال ومنهم من يجد اختلاف بينهما وفي الحقيقة هناك فرق بين الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال اذ تعني الملاءة المصرفية والتي تعني بأنها قدرة المصرف على سداد الالتزامات طويلة الاجل في تاريخ الاستحقاق حيث يهتم المساهمون والدائنون وحاملي السندات بموضوع الملاءة المصرفية وتحديدًا في الاجل الطويل (Tabash& Ismail,2017:4) ، وعرف كفاية رأس المال بأنها الاموال المطلوبة من قبل المصرف بهدف تسهيل العمليات التجارية بصورة سليمة على مدى مدة من الزمن وكذلك تعرف بأنها توفير لرأس المال الكافي من اجل منع المصرف من الفشل من خلال استيعاب الخسائر المحتملة ومنع حدوثها

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع =

2- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات : تشير هذه النسبة الى قياس متانة رأس المال في تمويل الموجودات اي بمعنى انها تشير الى مدى اعتماد

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات =

3- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة : يستخدم رأس المال الممتلك الى الموجودات لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة بمعنى ان الموجودات الخطرة تكون مطروحا منها

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة =

4- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية : تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على استعمال رأس ماله في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن

الخزينة لكونها خالية من المخاطر وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة (محمد وآخرون، 2013:28) الآتية:
راس المال الممتلك

اجمالي الاستثمارات المالية

المال الممتلك الى اجمالي القروض دل على ان المصرف لم يتوسع في منح القروض وبالتالي تتخفف المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض والعكس صحيح ويتم حساب هذه النسبة كما في المعادلة(البديري، 2016: 21):

راس المال الممتلك

اجمالي القروض

المصرف على الوفاء بالتزامات المودعين أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها دون تكبد تكاليف أو خسائر مالية غير مقبولة (AL-Ardah & Al-Okdeh, 2022:219) ، وهناك بعدين رئيسيين لمخاطر السيولة مذكوران في هذا التعريف هما: أ- تصفية الموجودات عند الضرورة . ب- القيمة السوقية العادلة، حيث تواجه المصارف مخاطر السيولة إذا لم تقم بتسييل موجوداتها بسعر معقول لكون السعر محفوفاً بالمخاطر بسبب ظروف البيع المتعثرة أثناء مدة التصفية (Arif & Anees, 2012:184).

2. قياس مخاطر السيولة:

تمثل نسب السيولة بأنها نسب مختلفة في الميزانية العمومية والتي تحدد اتجاهات السيولة الرئيسية إذ تعكس هذه النسب حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقوم البحث الحالية بقياس مخاطر السيولة كالآتي (Vodová, 2011:1062):

اجمالي الودائع ، ويشير هذا المؤشر اذا كان مرتفع على زيادة قدرة المصرف على حماية ودائع المودعين من المخاطر المتوقعة والعكس صحيح ، ومن خلال الجدول(3-1) للمصارف عينة البحث للمدة من (2013-2020) اتضح بأن معدل العام للسوق (1.415) وبانحراف معياري (0.957)، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2016) إذ بلغ (1.633) وبانحراف معياري مقداره (1.157) وهذا يعني ان المصارف لديها قدرة المصرف على حماية ودائع المودعين من المخاطر المتوقعة، بينما اقل معدل

الامان في مقابلة المخاطر الناتجة عن الاستثمارات وتستننى منها الاوراق الحكومية قصيرة الاجل وحوالات

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية =

5- نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض : هذا المؤشر يقيس قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض الممنوحة لزيان المصرف ، إذ كلما ارتفعت نسبة رأس

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض =

ثالثاً: مخاطر السيولة:

1. مفهوم مخاطر السيولة : يشير مصطلح السيولة إلى مقدار رأس المال المتاح للاستثمارات والنفقات ، أما فيما يخص المصارف تعني القدرة على تلبية طلبات الائتمان المتعلقة بالاستحقاق والديون، مخاطر السيولة هي نقص السيولة المطلوبة من قبل المصارف لغرض سداد التزاماتها او المطلوبات التي بذمتها ويُظر إلى نقص السيولة على أنه أحد أهم أسباب فشل المصارف ويعتبر وضع السيولة مهماً للغاية من حيث تخفيف الحركات المتوقعة أو غير المتوقعة في الميزانية العمومية وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق هدف النمو وتعد مخاطر السيولة من المخاطر المهمة لتلبية طلبات التمويل وكذلك امتلاك سيولة كافية لغرض سداد الالتزامات الغير مؤكدة بهدف استدامة المصرف (İncekara & Cetinkaya, 2019:955-956) ، واثبتت الأزمة المالية أن مخاطر السيولة عامل مهم في القطاع المصرفي ، إذ تشير إلى مخاطر عدم قدرة

الموجودات السائلة

مخاطر السيولة =

اجمالي الموجودات

وتعطي نسبة السيولة هذه معلومات حول قدرة المصرف على امتصاص صدمات السيولة وكفاءة عامة كلما ارتفعت حصة الموجودات السائلة الى إجمالي الموجودات زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف.

التحليل المالي والاحصائي

أولاً: التحليل المالي

1:- مؤشرات الملاءة المصرفية

أ- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع : يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك /

قدرة حماية ودائع المودعين وكذلك باقي سنوات البحث وكما موضح في الجدول ادنا.

عام للسوق حقيقته مصارف عينة البحث في سنة (2013) اذ بلغ (0.839) والانحراف المعياري لهذه السنة (0.622) وهذا يعني ان هذه المصارف غير

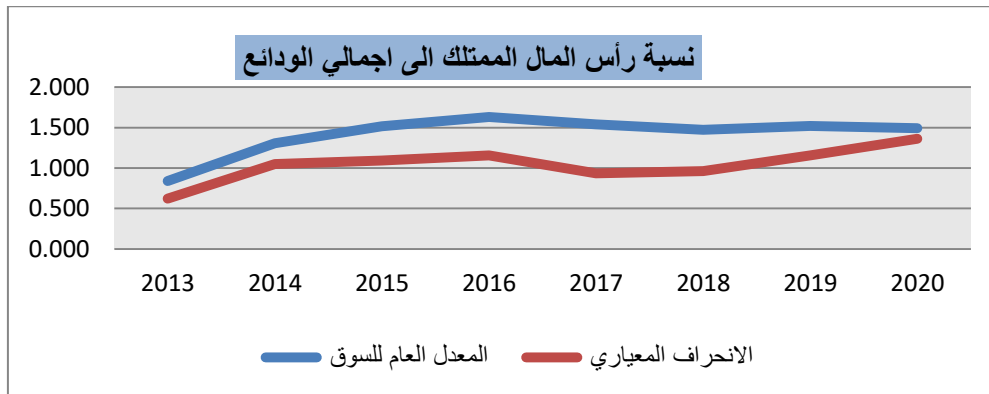
جدول (1) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمدة (2013-2020)

ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.468	0.781	0.973	1.777	1.547	1.352	1.024	0.733	1.082
2	مصرف التجاري العراقي	2.033	2.349	3.029	2.326	2.164	2.110	1.855	1.128	2.124
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.577	0.496	0.383	0.368	0.297	0.240	0.242	0.297	0.362
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.658	1.105	1.081	1.141	1.151	1.187	1.235	0.986	1.068
5	مصرف الائتمان العراقي	0.518	0.931	1.863	1.711	2.188	1.931	1.426	1.350	1.490
6	مصرف الخليج التجاري	0.729	0.760	0.786	0.744	1.207	1.350	1.522	1.699	1.100
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.367	0.857	0.835	1.080	0.805	0.623	0.985	0.993	0.818
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.969	3.679	3.036	2.892	2.688	2.278	2.263	2.666	2.559
9	مصرف بغداد	0.209	0.196	0.299	0.342	0.388	0.339	0.341	0.259	0.297
10	مصرف سومر التجاري	1.869	1.920	2.862	3.948	2.980	3.324	4.298	4.816	3.252
	المعيار الصناعي	0.839	1.307	1.515	1.633	1.541	1.473	1.519	1.493	1.415
	الانحراف المعياري	0.622	1.051	1.094	1.157	0.936	0.962	1.156	1.360	0.957

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

(2013، 2014) كان منخفض وانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يعني ان هذه المصارف تواجه صعوبة في حماية الودائع من المخاطر المتوقعة بدء المعدل العام للسوق للسنوات (2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) بالارتفاع وهذا يدل على ان هذه المصارف قادرة على حماية ودائع المودعين من المخاطر. وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (1) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع من خلال قسمة (رأس المال الممتلك /مجموع الودائع) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة



شكل (1) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

ب. نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات)، وبحسب الجدول (2) للمصارف عينة البحث بان المعدل العام للسوق بلغ (0.473) وبانحراف معياري مقداره (0.163) ، وتشير هذه النسبة الى قياس مائة راس المال في تمويل الموجودات بمعنى اخر تشير الى مدى اعتماد المصرف على راس المال الممتلك في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة

(2016) اذ بلغ (0.499) والانحراف المعياري لها بلغ (0.173) وهذا يشير الى ان رأس المال الممتلك يكون قادرا على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات، بينما اقل معدل عام للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2013) اذ بلغ (0.385) وبانحراف معياري بلغ (0.143) وهذا يعني ان راس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته وبالتالي فأن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق و تتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

جدول(2) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات للمدة (2013-2020)

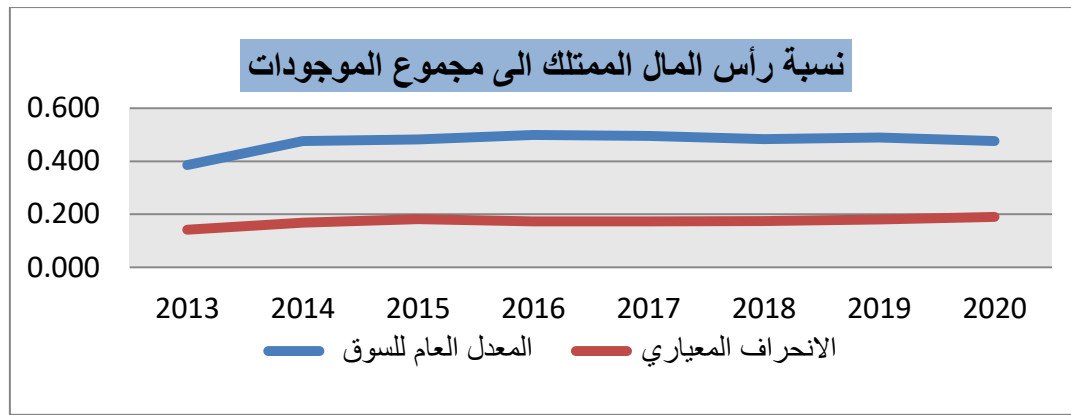
ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.311	0.428	0.486	0.497	0.473	0.490	0.406	0.344	0.429
2	مصرف التجاري العراقي	0.587	0.633	0.661	0.665	0.633	0.639	0.605	0.499	0.615
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.355	0.319	0.268	0.260	0.220	0.189	0.191	0.223	0.253
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.358	0.508	0.509	0.501	0.493	0.466	0.492	0.464	0.474
5	مصرف الائتمان العراقي	0.327	0.464	0.488	0.598	0.662	0.629	0.569	0.557	0.537
6	مصرف الخليج التجاري	0.389	0.424	0.397	0.396	0.532	0.544	0.559	0.601	0.480
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.262	0.450	0.410	0.429	0.339	0.334	0.406	0.409	0.380
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.466	0.755	0.719	0.648	0.661	0.649	0.655	0.678	0.654
9	مصرف بغداد	0.165	0.160	0.173	0.236	0.254	0.239	0.242	0.196	0.208
10	مصرف سومر التجاري	0.633	0.619	0.714	0.759	0.686	0.655	0.769	0.789	0.703
	المعدل العام للسوق	0.385	0.476	0.482	0.499	0.495	0.483	0.489	0.476	0.473
	الانحراف المعياري	0.143	0.168	0.181	0.173	0.173	0.175	0.181	0.190	0.163

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

ويوضح الشكل (2) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات من خلال قسمة (رأس المال الممتلك /مجموع الموجودات) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة ،اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من(2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام

للسوق لسنة (2013) كان منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يعني ان راس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته بدء المعدل العام للسوق للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) وهذا يشير الى ان رأس المال الممتلك يكون قادرا على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث، وكما موضح في الشكل ادناه.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).



شكل (2) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

ومن خلال الجدول اعلاه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (3.309) والانحراف المعياري لها بلغ (6.259)، وهذا يعني ان مستوى اداء هذا المصارف مجتمعة في سنة (2020) اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق وهي قادرة على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2013) اذ بلغ (0.840) والانحراف المعياري لها (0.409) وهذا يدل على ان قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة منخفضة مما انعكس ذلك على عدم قدرتها على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة اذا حصلت، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول اعلاه.

ت. نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات الخطرة ، وبحسب الجدول (3) للمصارف عينة البحث فإن المعدل العام للسوق بلغ (1.404) وبانحراف معياري مقداره (1.027) ، ويستخدم هذا المؤشر لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة بمعنى ان الموجودات الخطرة تكون مطروحا منها الموجودات السائلة مثل القروض والاوراق المالية، اذ كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع موجودات المصرف زادت مقدرته على مواجهة الخسائر والعكس صحيح.

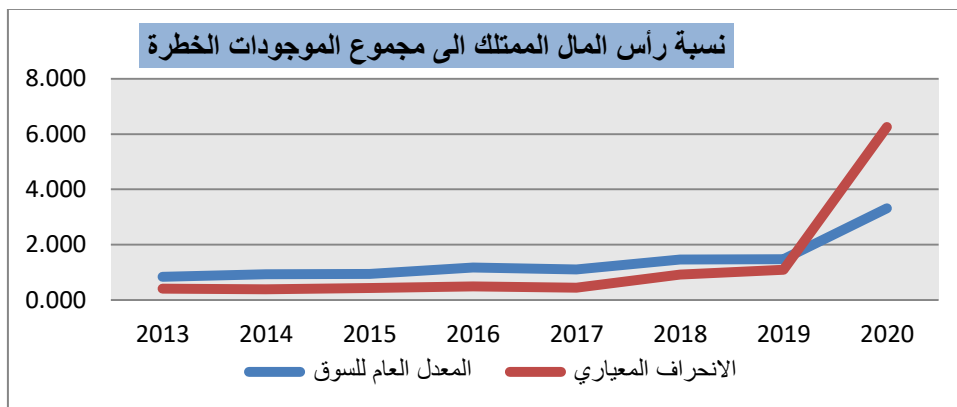
الجدول (3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة للمدة (2020-2013)

ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	1.058	1.282	1.161	1.364	1.397	1.750	0.925	0.679	1.202
2	مصرف التجاري العراقي	1.374	0.904	1.017	0.921	0.869	0.986	1.286	1.425	1.098
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.486	0.466	0.345	1.473	0.612	0.913	1.133	1.718	0.893
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.645	1.396	1.478	1.914	1.507	1.123	1.152	1.241	1.307
5	مصرف الائتمان العراقي	0.485	0.685	0.933	0.714	1.008	3.619	4.257	21.002	4.088
6	مصرف الخليج التجاري	0.737	0.767	0.568	0.643	0.850	0.952	1.054	1.112	0.835
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.576	0.921	0.792	0.893	0.765	0.821	0.807	0.801	0.797
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	1.079	1.027	1.138	1.088	1.114	1.194	1.097	1.212	1.119
9	مصرف بغداد	0.388	0.350	0.396	0.739	0.812	0.821	0.619	0.723	0.606
10	مصرف سومر التجاري	1.575	1.510	1.617	1.946	2.093	2.446	2.399	3.177	2.095
	المعدل العام للسوق	0.840	0.931	0.944	1.169	1.103	1.463	1.473	3.309	1.404
	الانحراف المعياري	0.409	0.384	0.428	0.483	0.447	0.913	1.088	6.259	1.027

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يدل على ان قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة منخفضة بدء المعدل العام للسوق للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) بالارتفاع وهذا يدل على ان مستوى اداء هذا المصارف مجتمعة اعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق وهي قادرة على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة، وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (3) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات الخطرة) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من(2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة (2013) كان



شكل (3)منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

ومن خلال الجدول اعلاه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (62.149) والانحراف المعياري لها بلغ (114.109)، وهذا يشير الى التوسع في مجالات الاستثمارات المالية وبالتالي فإن اداء هذه المصارف اعلى من اداء المعدل العام للسوق ، بينما اقل معدل عام للسوق حققت المصارف عينة البحث في سنة (2018) اذ بلغ (20.813) والانحراف المعياري لها (34.679) وهذا الانخفاض في هذه النسب تدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

ث. نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي الاستثمارات المالية ، وبحسب الجدول (3-4) للمصارف عينة البحث فإن المعدل العام للسوق بلغ (37.425) وبانحراف معياري مقداره (49.970) ، ويقبس هذه المؤشر قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية دون المساس بأموال المودعين فاذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير الى ان المصرف يعتمد على الودائع في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش الامان في مقابلة المخاطر الناتجة عن الاستثمارات وتستننى منها الاوراق الحكومية قصيرة الاجل وحوالات الخزينة لكونها خالية من المخاطر.

الجدول (4) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات المالية للمدة (2013-2020)

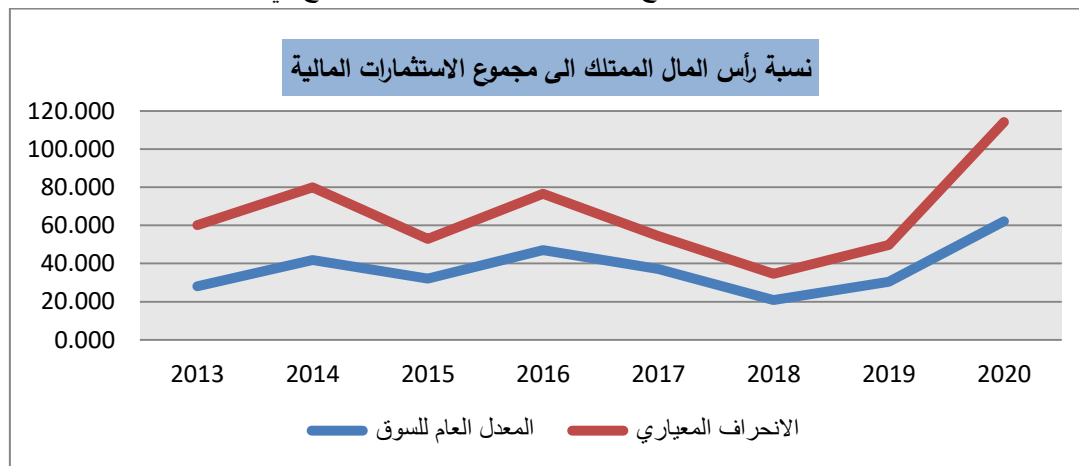
ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	5.141	19.081	102.434	178.211	112.091	9.545	4.343	4.257	54.388
2	مصرف التجاري العراقي	1.742	1.015	1.186	0.968	0.918	1.060	1.430	1.643	1.245

3.688	14.554	2.978	1.943	0.946	7.506	0.413	0.579	0.589	مصرف المنصور للاستثمار	3
35.694	60.361	58.959	10.915	11.925	17.064	7.617	74.859	43.848	مصرف الاستثمار العراقي	4
48.116	372.019	5.062	3.897	1.024	0.727	0.984	0.709	0.503	مصرف الائتمان العراقي	5
4.005	5.044	5.075	4.719	3.879	2.266	1.925	4.439	4.692	مصرف الخليج التجاري	6
10.274	6.958	7.342	7.347	25.520	6.455	6.505	11.433	10.636	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
49.605	50.596	60.404	59.448	58.174	54.323	49.281	47.132	17.481	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
1.917	1.651	2.677	2.929	2.950	2.738	1.037	0.643	0.710	مصرف بغداد	9
165.321	104.410	155.845	106.331	153.885	199.531	149.790	257.926	194.849	مصرف سومر التجاري	10
37.425	62.149	30.412	20.813	37.131	46.979	32.117	41.781	28.019	المعدل العام للسوق	
49.970	114.109	49.784	34.679	54.428	76.635	52.863	79.869	60.101	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنوات البحث متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض اذ يدل في حالة الارتفاع الى التوسع في مجالات الاستثمارات المالية وبالتالي فإن أداء هذه المصارف اعلى من أداء المعدل العام للسوق اما في حالة الانخفاض تدل على ضعف قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية، وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (4) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الاستثمارات المالية) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية مصارف عينة البحث، ويتضح من



شكل (4) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض الممنوحة لزبائن المصرف، اذ كلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض هذا يدل على ارتفاع هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، والعكس صحيح.

ج : نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض للمصارف عينة البحث : يكون هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي القروض، وبحسب الجدول (5) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق العام بلغ (816.49) وانحراف معياري مقداره (2551.11)، ويقاس هذا المؤشر قدرة المصرف على

(2018) اذ بلغ (3.44) والانحراف المعياري لها (2.61) وهذا يدل على انخفاض هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض وهذا يعني ان هذه المصارف لديها توسع في منح القروض وارتفاع في المخاطر المتعلقة باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2015) اذ بلغ (6043.18) والانحراف المعياري لها بلغ (19085.68)، هذا يدل على ارتفاع هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض او ان المصرف لم يتوسع في منح القروض وبالتالي تنخفض المخاطر المتعلقة باسترجاع القروض، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة

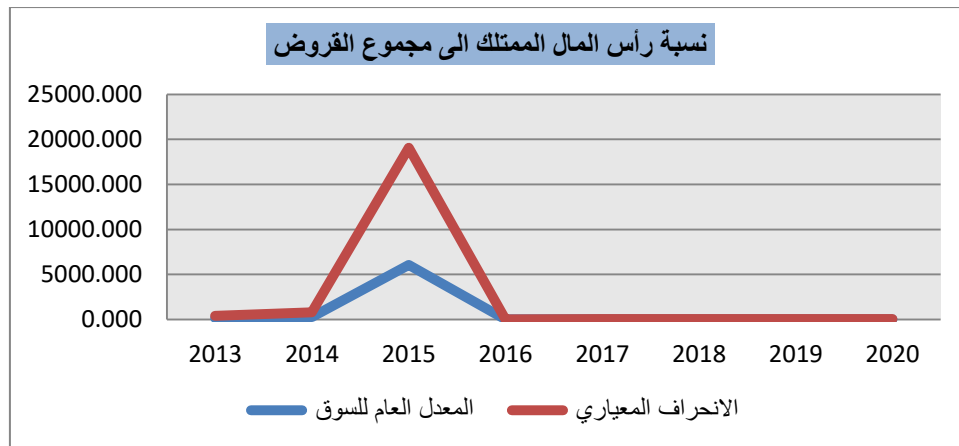
جدول (5) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض للمدة من 2013-2020

ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	1.86	1.91	1.59	2.00	1.74	3.03	1.38	0.90	1.80
2	مصرف التجاري العراقي	286.97	90.01	43.53	9.64	9.43	9.09	8.46	7.09	58.03
3	مصرف المنصور للاستثمار	5.94	4.97	5.04	5.15	5.17	3.56	2.91	2.99	4.46
4	مصرف الاستثمار العراقي	1.38	2.94	3.55	4.15	3.19	2.58	1.92	2.09	2.72
5	مصرف الائتمان العراقي	1264.09	2472.19	60361.97	0	123.03	136.62	129.49	128.00	8076.92
6	مصرف الخليج التجاري	3.65	6.78	4.32	1.98	2.31	2.24	2.19	2.21	3.21
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1.91	3.26	3.40	2.89	3.00	3.23	3.13	3.26	3.01
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	3.27	3.41	3.83	3.98	4.39	21.68	24.91	11.28	9.59
9	مصرف بغداد	1.90	1.88	2.01	1.92	2.31	1.58	1.52	1.45	1.82
10	مصرف سومر التجاري	2.35	2.08	2.56	2.74	2.97	3.56	4.01	6.43	3.34
	المعدل العام للسوق	157.33	258.94	6043.18	3.44	15.75	18.72	17.99	16.57	816.49
	الانحراف المعياري	399.00	778.13	19085.68	2.61	37.76	41.87	39.82	39.28	2551.11

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة لسنوات البحث متذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض اذ يدل في حالة الارتفاع على ارتفاع هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض او ان المصرف لم يتوسع في منح القروض وبالتالي تنخفض المخاطر المتعلقة باسترجاع القروض اما في حالة الانخفاض تدل على ان المصارف توسعت في منح القروض، وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (5) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي القروض) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان ، ويتضح من



شكل (5) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

2 - مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات ، وبحسب الجدول (6) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (0.543) وبانحراف معياري مقدار (0.097) و يعكس هذه المؤشر حقيقة أن المصرف يجب أن يتأكد من توفر السيولة اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها ، اذ كلما ارتفع هذا المؤشر زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصرف والعكس صحيح .

ومن خلال الجدول اعلاه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة 2020) اذ بلغ (0.648) والانحراف المعياري لها بلغ (0.183)، وهذا يدل على ان المصرف غير متعرض لمخاطر السيولة ولديه متانة فيها فضلا عن القدرة على الوفاء بالتزامات المودعين، بينما اقل معدل عام للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2015) اذ بلغ (0.456) والانحراف المعياري لها (0.140) وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض وان مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق ، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

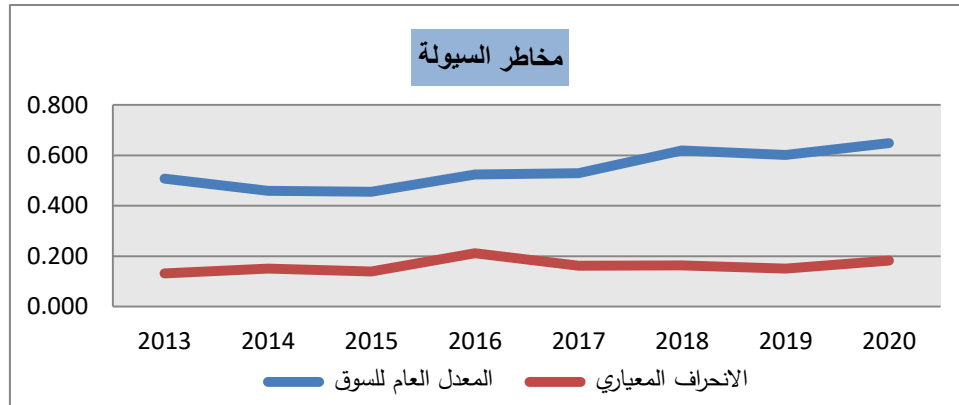
مخاطر السيولة

ت	المصارف	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الاهلي العراقي	0.706	0.666	0.581	0.635	0.661	0.719	0.561	0.493	0.628
2	مصرف التجاري العراقي	0.573	0.299	0.350	0.278	0.271	0.351	0.529	0.650	0.413
3	مصرف المنصور للاستثمار	0.269	0.315	0.221	0.823	0.640	0.792	0.831	0.870	0.595
4	مصرف الاستثمار العراقي	0.445	0.636	0.655	0.738	0.673	0.585	0.573	0.626	0.616
5	مصرف الائتمان العراقي	0.326	0.323	0.477	0.163	0.343	0.826	0.866	0.973	0.537
6	مصرف الخليج التجاري	0.472	0.447	0.302	0.383	0.374	0.429	0.470	0.459	0.417
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.545	0.512	0.482	0.519	0.557	0.593	0.497	0.489	0.524
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.569	0.264	0.369	0.405	0.406	0.457	0.403	0.440	0.414
9	مصرف بغداد	0.575	0.543	0.562	0.682	0.687	0.708	0.609	0.729	0.637
10	مصرف سومر التجاري	0.598	0.589	0.559	0.609	0.672	0.732	0.679	0.752	0.649
	المعدل العام للسوق	0.508	0.459	0.456	0.524	0.529	0.619	0.602	0.648	0.543
	الانحراف المعياري	0.132	0.151	0.140	0.212	0.162	0.163	0.151	0.183	0.097

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يعكس ارتفاع هذه المخاطر وان المصارف لديها نقص في السيولة النقدية وقد تكون غير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض ثم ارتفع في سنة (2018) واستمر في الارتفاع في سنتي (2019، 2020) وهذا الارتفاع في هذا المؤشر المؤشر يدل على زادت القدرة على امتصاص صدمة السيولة التي يتعرض لها المصارف وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (6) منحى لمخاطر السيولة من خلال قسمة من خلال قسمة الموجودات السائلة / اجمالي الموجودات) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2013-2020) والتي يبلغ عددها (8) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي مخاطر السيولة مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المعدل العام للسوق لسنة (2013، 2014، 2015، 2016، 2017) كان منخفض



الشكل (6) منحى المعدل العام للسوق لمخاطر السيولة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).
 2. اختبار فرضية البحث: أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث، من خلال مؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة ، إذ تم استعمال الانحدار المتعدد في اختبار هذه الفرضية، إذ يعني إن مخاطر السيولة هو دالة لمؤشرات الملاءة المصرفية كما موضح في المعادلة ادناه:
 كما موضح في المعادلة ادناه:

- ثانياً: التحليل الاحصائي:
1. ترميز متغيرات البحث على النحو التالي
 أ: المتغير المستقل (الملاءة المصرفية)
 1- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع = X_1
 2- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات = X_2
 3- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة = X_3
 4- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات المالية = X_4
 5- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض = X_5
 - ب. المتغير التابع =

$$\hat{y} = 0.758 + 0.067X_1 - 0.782X_2 + 0.029X_3 + 0.001X_4 - 1.029E - 6X_5$$

جدول (7) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

المتغيرات المستقلة	معامل التأثير β	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
الحد الثابت	.7580	11.345	.0000
X1	.0670	1.708	.0920
X2	-.7820	-3.313	.0010
X3	.0290	3.119	.0030
X4	.0010	1.582	.1180
X5	-1.029E-6	-.4330	.6660
R Square معامل التحديد	.3560		
اختبار f	11.242		
مستوى المعنوية Sig. F	0.000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

التي افترضها الباحث وعليه يتم قبول الفرضية البحث وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

الاستنتاجات

1- نستنتج من التحليل المالي ان اغلب المصارف عينة البحث تتمتع بنسبة ملاءة مصرفية عالية بعد ما تم قياسها بمؤشرها الاول وهو كفاية رأس المال .
2- من التحليل المالي تبين بأن المصارف عينة البحث تتعرض الى مخاطر سيولة اذ حققت خمسة مصارف متوسط اعلى من المعدل العام للسوق ، وكان مصرف سومر التجاري هو اكثر المصارف تعرضاً لمخاطر السيولة وهذا يشير الى ان هذا المصرف يعاني من نقص في السيولة النقدية وغير قادرة على تلبية طلبات المودعين وطلبات القروض بينما حقق مصرف التجاري العراقي ادنى مخاطر سيولة وهذا يعني ان هذا المصرف لديه القدرة على امتصاص صدمات السيولة النقدية.

3 - من خلال اختبار فرضية البحث في برنامج (SPSSV.26) وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات البحث وجد بأن هنالك تأثير ذو دلالة احصائية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف عينة البحث وهذا يتفق مع فرضية البحث.

يتبين من الجدول أعلاه (7) ان معامل الحد الثابت β بلغ (0.758) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فإن قيمة المتغير التابع (مخاطر السيولة) يساوي (0.758) وبلغت قيمة (T) المحسوبة (11.345) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.671) نجدتها اكبر من (T) الجدولية ، وبدرجة حرية مقدارها (79) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة (5%) وبمستوى ثقة (95%)، اذ نلاحظ نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) ، وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.356) من التأثيرات التي تحدث في (مخاطر السيولة) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المصرفية للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.644) تعود الى متغيرات اخرى لم تدرس ضمن هذا النموذج.

ويقاس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحسوبة مع نظيرتها الجدولية نجدتها اكبر اذ بلغت قيمتها (11.242) في حين بلغت F الجدولية (2.35) اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.000) وهي اقل من (5%)

التوصيات

- ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .
2. البديري، صلاح عامر ابو هونه، (2016)، " اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل " ، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد .
3. البلداوي، علاء عبد الكريم، نادر، هدى ابراهيم، (2013) ، "قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية- دراسة حالة في شركة التأمين العراقية" ، مجلة كلية المأمون الجامعة، العدد الثاني والعشرون، المجلد 201.
4. المالكي، زهراء ناجي عبيد، سعيد، أحمد محمد فهمي ، (2013)، " دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (2و1) في المخاطر الائتمانية :دراسة حالة " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (24)، المجلد الثامن.
5. محمد، سعاد عبد الفتاح، مبارك، مثال مرهون، بابان، رعد فاضل، (2013)، " قياس كفاية رأس المال " في المصارف الأهلية "دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع و الثلاثون.
- ثانياً: التقارير والنشرات السنوية
- 1.(التقارير السنوية) للمصارف عينة البحث والمنشورة ببياناتها في سوق العراق للإلوارق المالية للمدة (2020-2013)

- 1- نوصي الباحثين الاخرين بدراسة اثر الملاءة المصرفية في مؤشرات اخرى على عينات من قطاعات مختلفة لمعرفة مقدار التأثيرات في هذه المؤشرات.
- 2- على المصارف ان تقوم بتخفيض الملاءة المصرفية من خلال تخفيض مقياسها المتمثل بكفاية رأس المال وجعله يتلاءم مع معيار البنك المركزي الذي حدد نسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والتي نسبتها (8%) لان احتفاظ المصارف بنسبة عالية من الملاءة المصرفية يزيد من كلفة رأس المال، علاوة على ذلك، هذا يمثل تعطيل للموارد المالية المتاحة لها وعدم الاستفادة منها .
- 3- من خلال التحليل المالي وجدنا بان المخاطر المصرفية (مخاطر السيولة) غير مستقرة فسنة تحقق ارتفاع واخرى انخفاض مما يتطلب من ادارة المصارف عينة البحث الى اتباع استراتيجيات معينة تهدف الى تخفيف واستقرار المخاطر المصرفية ومنعها من الوصول الى اموال المودعين والتي في الغالب تكون بسبب الخسائر الناتجة عن تلك المخاطر.

المصادر**اولاً: المصادر العربية:**

1. الاسدي، مرتضى عبد الحافظ مال الله، (2017)، قياس اثر مخاطر(السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي" دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المرجة في سوق العراق للإلوارق المالية للمدة (2005-2015)، رسالة

ثالثاً: المصادر الاجنبية:

1. Isa، W.، & Mahardika، M. C.، (2021)، "Effect of Solvency and Liquidity on The Profitability of Property Companies Listed on The Sharia Stock Index 2018-202"، EKONOMIKA SYARIAH: Journal of Economic Studies، 5(2).
2. Khan، M. M.، & Niazi، A.، (2021)، "Impact of Liquidity، Efficiency and Solvency on Profitability of Select Banks"، Volume 12، Issue 7.
3. Mamahit، E .، Y. ، & Sumiyarsih، (2018)"، PENGARUH CAR، NPL DAN ROA TERHADAP

PENYALURAN KREDIT PADA BANK PEMERINTAH"

Future Jurnal Manajemen dan Akuntansi Vol. 6 (1)

4. Mutumira، A. M. ،(2019)، "Effect of capital adequacy on the financial performance of insurance companies in Kenya"، International Academic Journal of Economics and Finance، 3(4).
5. Raj، K.، & Putri، N. E. ،(2021)، "THE INFLUENCE OF LIQUIDITY، PROFITABILITY، AND SOLVENCY ON BANKING

- STOCK PRICE LISTED ON
IDX FOR THE 2015-2019
PERIOD**”, Journal of
Management and Leadership, 4(2).
6. Tabash, M. I. & Hassan, H. I.
(2017), “**Liquidity, profitability
and solvency of UAE banks: a
comparative study of commercial
and Islamic banks**”, Academy of
Accounting and Financial Studies
Journal, 21(2).
 7. İncekara, A. & Çetinkaya, H.
(2019), “**Liquidity risk
management: A comparative
analysis of panel data between
Islamic and conventional
banking in Turkey**”, Procedia
Computer Science, 158.
 8. AL-Ardah, M. & Al-Okdeh, S.
(2022), “**The effect of liquidity
risk on the performance of
banks: Evidence from Jordan**”,
Accounting, 8(2).
 9. Arif, A. & Anees, A. N. (2012), “**Liquidity risk and performance
of banking system**”, Journal of
Financial Regulation and
Compliance.
 10. Vodová, P. (2011), “**Liquidity of
Czech commercial banks and its
determinants**”, International
Journal of mathematical models
and methods in applied sciences, 5(6).